11 فبراير.. تتمة

منصور راجح

يا صبر أيوب، لا ثوب فنخلعه
إن ضاق عنا.. ولا دار فننتقل
لكنه وطن، أدنى مكارمه
يا صبر أيوب، أنا فيه نكتمل
وأنه غرة الأوطان أجمعها
فأين عن غرة الأوطان نرتحل؟!
أم أنهم أزمعوا ألا يظللنا
في أرضنا نحن لا سفح، ولا جبل
وا ضيعة الأرض إن ظلت شوامخها
تهوي، ويعلو عليها الدون والسفل!
يا صبر أيوب، ماذا أنت فاعله
إن كان خصمك لا خوف، ولا خجل؟
ولا حياء، ولا ماء، ولا سمة
في وجهه.. وهو لا يقضي، ولا يكل
أبعد هذا الذي قد خلفوه لنا
هذا الفناء.. وهذا الشاخص الجلل
هذا الخراب.. وهذا الضيق.. لقمتنا
صارت زعافا، وحتى ماؤنا وشل
هل بعده غير أن نبري أظافرنا
بري السكاكين إن ضاقت بنا الحيل؟!

6

اليمن ليست مجرد وطن، ليست مجرد بلد، اليمن هوية كونية

كل إحدى عشر من فبراير واليمن: ثورة..

أول رئيس اتحادي.. تتمة

عبدالعالم بجاش:

وأفضل من الشكل الراهن للحراسات ممن يفتقر كثير منهم لأبسط قواعد التعامل مع المواطنين برقي وتحضر.

وللعسكر المغروسين منذ عقود في كيان الدولة، أن يربت «هادي» على ظهورهم ويأخذهم إلى ثكناتهم ومراكزهم داخل المؤسستين الأمنية والجيش.

استمرار الدولة الأمنية، وبقاء «الشاويش» كامنًا ونافذًا داخل مؤسسات مدنية للدولة واستمرار «كلاب الحراسة» المتمركزين دون جدارة، في مواقع اتخاذ القرار على مستوى كل محافظة وكل إقليم، هو التحدي الأبرز في طريق مشروع الدولة الاتحادية المدنية.

ولا سبب لتأجيل التفكير بسياسات جديدة، تواكب قرارًا سياسيًّا تأريخيًّا، قد يخفف من صراعات اليمنيين المتكررة على مر 3000 سنة، والقائمة تأريخيا للسبب نفسه، وهو رغبة أقلية غير منتجة السيطرة على الحكم والهيمنة على موارد البلاد وتدمير أي بنى مدنية في الماضي والحاضر.

منذ زمن كرب ايل وتر وحملته التي يتم تمجيدها في كتبنا الدراسية، واستعراضها على نحو فيه تباهٍ، ما يعد أسخف توظيف سياسي لحملة دمرتْ جميع مدن المعافر، مدينة تلو أخرى.

مجلس الأمن الدولي يشكِّل لجنة عقوبات ضد المعرقلين

مشروع قرار دولي يرحب بقانون استرداد الأموال المنهوبة

تشترك بريطانيا وأمريكا وفرنسا في نقاشات مكثفة حول مضمون مشروع القرار البريطاني الذي تم تقديمه إلى مجلس الأمن بشأن اليمن.

مجلس الأمن

متابعات:

وبحسب تقرير لمراسل قناة العربية في نيويورك، الذي قال: إنه اطّلع على مشروع القرار، فإنه ينص على تشكيل لجنة عقوبات، لكنه في الواقع لم يفرض عقوبات على أي شخص.

ومن المتوقع أن توزع بريطانيا مشروع القرار في أية لحظة، وتوقع المصدر أن يتم التصويت عليه الأسبوع القادم.

وفي حال تم تمرير مشروع القرار ليصبح قرارا لمجلس الأمن، فإنه سيمنح لجنة العقوبات صلاحية منع سفر وتجميد أرصدة كل من يعرقل أو يعيق نجاح المرحلة الانتقالية في اليمن والتي تهدف إلى تغيير شكل الدولة إلى اتحادي ديمقراطي.

ويرحب مشروع القرار «بقانون الحكومة اليمنية باستعادة الأموال المنهوبة ويدعم جهود الحكومة والشعب من أجل تنفيذ هذا القانون». ويمكن تفسير هذا الترحيب في مشروع القرار بأنه تحذير واضح لرجال النظام السابق المتورطين في إعاقة وعرقلة بناء اليمن الجديد، حيث يعرضون أموالهم التي جمعوها خلال فترة حكمهم لخطر استعادتها لمصلحة الشعب اليمني، بحسب مراسل قناة العربية.

ومن المتوقع - أيضاً - أن توزع بريطانيا مشروع القرار في أية لحظة، وقد يتم التصويت عليه الأسبوع القادم.. وقال التقرير: إن الجزء المهم في القرار هو تشكيل لجنة العقوبات تحت المادة (41) من الفصل السابع يكون لديها صلاحيات منع السفر وتجميد أرصدة كل من يحاول أن يمارس أعمالًا تعيق وتعرقل نجاح الانتقال السياسي كما هو منصوص عليه في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وفي المادة (45) من تقرير فريق الحكم الرشيد في مؤتمر الحوار الوطني.

وتستهدف هذه المادة كل من يقوض تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل من خلال ممارسة العنف ومهاجمة البنى التحتية، الأعمال الإرهابية، انتهاكات حقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، وتجنيد واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة.. وتتمتع لجنة العقوبات بصلاحية مراجعة المعلومات المتعلقة بالأشخاص المتورطين في جهود أو محاولات تقوض المرحلة الانتقالية وتقديم تقرير بذلك إلى مجلس الأمن في غضون (60) يوماً من تمرير القرار، وبعد ذلك بصورة دورية كلما رأت لجنة العقوبات ضرورة لذلك.

سيمنح القرار لجنة العقوبات ليصبح قرارا لمجلس الأمن، فإنه سيمنح لجنة العقوبات صلاحية منع سفر وتجميد أرصدة كل من يعرقل أو يعيق نجاح المرحلة الانتقالية

وأشار التقرير إلى أنه، وبالرغم من أن مشروع القرار لم يفرض حاليا عقوبات على أي شخص بشكل واضح، إلا أنه يضع الرئيس السابق علي عبدالله صالح في خطر فرض عقوبات ضده؛ كون اسمه قد ورد مرتين في مشروع القرار كمعرقل، وكذلك النائب الأسبق علي سالم البيض تم ذكر اسمه مرة واحدة كمعيق، حيث تعمل وسائل إعلام تابعة للرجلين على التشكيك بشرعية العملية الانتقالية والتحريض على العنف وإحباط تطلعات الشعب المشروعة للتغيير السلمي.

وبالرغم من أن مشروع القرار لا يعني بالضرورة إجراءات عقابية، لكنه يشكّل حافزاً للرئيس السابق ونائبه الأسبق للتعاون من أجل الانتقال إلى اليمن الجديد باعتبار أن أي فشل سيكون مكلفاً عليهم كما هو على الشعب اليمني.

وعليه فإنه قبل فرض عقوبات على الرئيس السابق ونائبه الأسبق من المهم أن تُقِر الولايات المتحدة عقوبات بحق الرجلين أو أي شخص ينطبق عليه وصف «معرقل».. وبالرغم من ذلك كله إلا أن الحكومة الأمريكية لديها «أمر تنفيذي» وقّعه الرئيس الأمريكي باراك أوباما في 16 مايو 2012 يسمح بتجميد وحجز أموال الأفراد الذين يهددون أمن وسلامة واستقرار اليمن.

بعد إشادة هادي بشاب الثورة

محامي صالح يتهم الرئيس هادي بالتورط في تفجير دار الرئاسة

صنعاء:

اتهم محامٍ تابع للرئيس السابق الرئيس الحالي عبدربه منصور هادي بالتورط في حادثة تفجير مسجد دار الرئاسة الذي وقع في يونيو 2011 واستهدف علي عبدالله صالح وكبار معاونيه آنذاك.

ونقل موقع «وكالة خبر» التابعة لصالح عن المحامي محمد المسوري، وهو مترافع عن صالح وأهالي قتلى وجرحى التفجير، أنهم حصلوا على معلومات «تضع دوائر وعلامات استفهام كبيرة حول اسم (...) هادي وتورطه في الجريمة».

وأضاف المسوري: «سوف نطالب النائب العام التحقيق مع الرئيس هادي في ضوء المعلومات المتوافرة لدينا».

وكان هادي نائباً للرئيس السابق، لكنه تولى الرئاسة بعد انتخابات أجريت في فبراير 2012 وفق اتفاق سياسي لنقل السلطة في اليمن تبنته دول مجلس التعاون الخليجي ودعمه مجلس الأمن بقرارين دوليين.

ويأتي هذا الاتهام الصريح للرئيس هادي ضمن سلسلة هجمات إعلامية تعرض لها بعد سلسلة قرارات رئاسية أصدرها لإقالة أقارب الرئيس السابق الذين كانوا يمسكون بزمام عدد من الأجهزة الأمنية والعسكرية.

ويرى مراقبون أن هذا الاتهام يأتي كرد

من الرئيس السابق علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام بعد انزعاجه من تظاهرات أمس في الذكرى الثالثة لثورة الـ11 من فبراير التي أطاحت بنظام حكمه، ومن إشادة الرئيس عبدربه منصور هادي بشباب الثورة.

وأدى التفجير الذي وقع في مسجد دار الرئاسة إلى إصابة صالح بحروق متوسطة وجرح آخرين من كبار معاونيه، بينهم رئيس البرلمان يحيى الراعي، ورئيس مجلس الشورى عبدالعزيز عبدالغني الذي توفي في وقت لاحق، كما قُتل عدد من جنود الحرس الخاص.

ولا تزال ملابسات التفجير غامضة، واعتقل نظام صالح حينها بعض شباب الثورة وعدداً من جنود الحرس الخاص واتهمهم بالمشاركة في تدبير التفجير.

وتعرض المعتقلون لصنوف من التعذيب على يد رجال المخابرات، لكن تم تحويلهم إلى السجن المركزي في صنعاء، وأفرج عن معظمهم.

ولا يزال خمسة منهم معتقلين على ذمة القضية، ولم تبدأ محاكمتهم حتى الآن، وبدأ المعتقلون من شباب الثورة الإضراب عن الطعام قبل عدة أيام، وهو ما أدى إلى تدهور صحتهم ونقلهم إلى المستشفى.